تحقيق

جورج شاهين

مهلة انتخاب الرئيس إقتربت من نهاية عامها الثاني بهذه الآليات نتجاوز المأزقين الدستوري والسياسي

بالتزامن مع المبادرات الخارجية التي يقوم بها اطراف "الخماسية الدولية" وموفدون غربيون واوميون بهدف تقصير مهلة خلو سدة الرئاسة، هناك من يبحث عما يمكن ان يشكل ورشة نيابية وسياسية داخلية تؤدي الى انتخاب رئيس الجمهورية. فقد اقتربت مهلة الشغور من نهاية عامها الثاني، وما زالت السجالات قائمة حول افكار ومقترحات لم يتوافر لها الاجماع المطلوب لانهاء المأزق

في ظل هذه الاجواء بقي الجدل قائما حول كيفية اتمام هذا الاستحقاق الدستوري والآلية الواجب اعتمادها لاتمامه بطريقة تضمن استكمال بناء المؤسسات الدستورية باستعادة السلطة الاجرائية دورها بالنظر الى حجم المهام الملقاة عليها من ضمن اللعبة التي تحكم نظاما ديموقراطيا برلمانيا بكامل المواصفات الدستورية المطلوبة لتلعب مؤسساته وسلطاته المهام والصلاحيات المناطة بها والاضطلاع بالادوار المطلوبة.
"الامن العام" تحدثت الى كل من الرئيس السابق للمجلس الدستوري الدكتور عصام سليمان وعضو المجلس الدستوري السابق البروفسور انطوان مسرة.

سليمان: انتخاب الرئيس ليس حقًا بل واجب

■ ما هي المعايير السياسية والدستورية التي يمكن استخلاصها من خلو سدة الرئاسة منذ عامين في نهاية الشهر الجاري؟
□ لا يمكن فصل المعيار السياسي عن الدستوري، فالدستور وضع من اجل ضبط العملية السياسية في اطار قواعد ومبادىء نص عليها، وذلك من اجل الانتظام العام الذي اساسه انتظام اداء المؤسسات الدستورية كونه الشرط الاساسي لتحقيق المصلحة الوطنية العليا التي تتحقق من خلالها مصالح المواطنين والفئات التي يتكون منها الشعب. لذلك فان عدم انتخاب الرئيس من ضمن المهلة التي نص عليها الدستور وشغور سدة الرئاسة لمدة سنتين تقريبا، تعني تفلت العملية السياسية من القواعد التي رسمها الدستور والاطاحة بالانتظام العام وبالمصلحة الوطنية العليا ومصالح اللبنانيين، مواطن وطوائف والمسؤولية يتحملها من يفترض بهم انتخابه لأن اداء جميع المؤسسات الدستورية لا يستقيم في غياب رئيس الدولة.

■ ما الذي يحول دون انتخاب الرئيس بعد 12 جلسة انتخابية ولم تنته الى غايتها؟
□ ما يحول دون انتخاب الرئيس حتى الان هو الانقسام السياسي الحاد وتوازن القوى في مجلس النواب، ومحاولة كل فريق انتخاب الرئيس الذي يخدم مصالحه، في وقت وصلت فيه البلاد الى حالة انهيار شامل. عدا عن ان الانقاذ، يتطلب رئيسا يضع الدولة على المسار الذي يقود الى استعادة المؤسسات الدستورية وخلافها عافيتها وتادية وظائفها، من اجل تحقيق مصالح المواطنين والطوائف. فهذه المصالح لا تتحقق في غياب الدولة، وغيابه يهدد الوطن ويضعه على طريق الزوال، فالدولة هي ضمانة بقائه وترسيخ كيانها يؤدي الى ترسيخ وجوده. ولذلك ينبغي وضع الخلافات جانبا والذهاب الى انتخاب الرئيس. وينبغي ان تقف القيادات السياسية عند حدود الحفاظ على الدولة والوطن، كما يجب ان تنضبط القواعد التي رسمها الدستور من اجل استعادة ثقة المواطنين بالدولة وثقة دول العالم بمن يحكم لبنان.

■ الى اي درجة يمكن ان يتسلح النواب بتطيير النصاب وهل اسرفوا في استخدامه كما في السابق؟
□ ان مشاركة النواب في انتخاب الرئيس ليس حقا فحسب بل هو واجب، ومن لا يحضر جلسة انتخاب الرئيس يكون قد تقاعس عن واجبه الدستوري بانتخاب رئيس الدولة ويتنكر للوكالة النيابية الممنوحة له من الشعب عبر الانتخابات للقيام بالمهام المناطة بمجلس النواب بما فيها انتخاب الرئيس. فالدستور اعطى للعملية اهمية كبرى واستثنائية، فنص على اجراء الانتخاب قبل موعد نهاية ولاية الرئيس بمدة شهر على الاقل او شهرين على الاكثر يدعوة من رئيس مجلس النواب. واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق نهايتها (المادة 73) واذا خلت سدة الرئاسة يجتمع المجلس فورا بحكم القانون لانتخاب خلفه (المادة 74) والمجلس الملتئم لانتخابه يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة او اي عمل اخر(المادة 75). هذه النصوص الدستورية تؤكد ان انتخاب الرئيس واجب لا يعلو عليه اي واجب اخر. اما القول بأن تطيير النصاب في جلسات انتخاب الرئيس اصبح عرفا فهو غير صحيح، لأنه لا مجال للعرف عندما يكون النص الدستوري واضحا. فتطيير النصاب هو مخالفة دستورية وجريمة في حق الشعب والوطن والدولة، وتكرار المخالفة الدستورية لا يمكن ان يتحول الى عرف ولا يجوز ان يسخّر الدستور لمآرب سياسية ولا تفسيره لتحقيق مصالح شخصية وفئوية على حساب الصالح العام.

الرئيس السابق للمجلس الدستوري الدكتور عصام سليمان.

■ ما هو المخرج الناجم عن الاصرار على عقد جلسات حوار او تشاور قبل الدعوة الى انتخاب الرئيس والداعون اليه بعد انتخابه؟
□ كل انتخابات يسبقها مباحثات وتشاور بين القوى السياسية للاتفاق على مرشحين لئلا تبقى الاصوات مبددة فلا يفوز اي مرشح. لكن هناك فارق بين التباحث والتشاور والحوار من جهة والحوار المماسس من جهة اخرى، والمنتظم من ضمن قواعد محددة. فالدستور لم ينص على الحوار وانتخابه غير مقيد بأي شروط دستورية. ولذلك المشكلة ليست دستورية انما هي سياسية، وبدلا من انتخاب الرئيس وانهاء حالة الشغور ولدت الصراعات السياسية مشكلة جديدة هي انتخاب الرئيس بعد الحوار او بدون الحوار وكأن القضية في الحوار وليس في انتخابه. هذه الامور قادت الى الدوران في حلقة مفرغة وانتظار ما سيأتي من الخارج، وربط ازمة لبنان اكثر فاكثر بالصراعات في المنطقة وفي نتائج الحرب الهمجية التي تشنها اسرائيل على الفلسطينيين في وقت تستمر الدولة على طريق الانهيار والشعب في اشد المعاناة والوطن في حالة استنزاف.

■ يتسلح البعض بتجارب سابقة بعد في مؤتمر الدوحة عام 2008 والاتفاق على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا، فهل يمكن الاخذ بهذه التجربة؟
□ ما حصل يومها حالة شاذة ولا يجوز ان يتحول الشواذ الى قاعدة فيتحول انتخاب الرئيس في كل مرة رهنا بمؤتمرات تعقد في الخارج او في لبنان. وهذا ان حصل يدل على عجز ممن هم في موقع المسؤولية السياسية، وقصور وعدم قدرتهم على ادارة الدولة وهذا يؤدي الى وضع علامات استفهام كبيرة على الدولة اللبنانية، ويقود الى فقدان الثقة بها، فهي اليوم الشرط الاساسي للنهوض بالدولة.

> **تطيير النصاب مخالفة دستورية وجريمة في حق الشعب والوطن والدولة**

■ اذا بقي الوضع مأزوما ولم ينتخب الرئيس، هل من خشية على مصير النظام، وما هو المخرج؟
□ ان الحل يبدأ بانتخاب الرئيس وقد اكدت التجارب التي مررنا بها او اداء المؤسسات الدستورية وخلافها لا ينتظم في غياب رئيس الدولة. وان استمر الوضع طويلا سيكون ثمة خشية ليس على النظام فحسب وانما على الدولة والوطن ايضا. ففي الداخل ادى التباعد بين اللبنانيين الى طروحات تتناول النظام وتركيبة الدولة في آن. في الخارج الصراعات بين الدول قد تقود الى اعادة النظر في حدود دول المنطقة وتركيبتها وانظمتها وبقاء لبنان ساحة للصراعات يعرضه لاشد المخاطر.

مسرّة: الدستور معلّق والاعراف المتبعة تناقضه

■ هل من تفسير سياسي او دستوري لما نعيشه على ابواب عامين من خلو سدة الرئاسة؟
□ الامور في جوهرها مخالفة لكل ما يجب ان تكون عليه. والمؤسف ان اكثر السجالات الدائرة منذ عام 2016 كارثية، وخصوصا عندما تطرح قضايا رديفة وليست جوهرية. جوهر المعضلة انه لا يستقيم اي نظام دستوري في العالم اذا كانت الدولة لا تمتلك كامل وظائفها الاربعة الملكية وهي: احتكار القوة المنظمة، واحتكار العلاقات الديبلوماسية انسجاما مع مقدمة الدستور اللبناني: لبنان عربي الهوية والانتماء، وفرض الضرائب وجبايتها، وادارة السياسات العامة.

■ ما الذي يحول دون الدعوة الى جلسة لانتخاب الرئيس على وقع الجهود المبذولة على اكثر من مستوى؟
□ في معزل عن موازين القوى السياسية والمعادلات النيابية السلبية وعدم وجود اكثرية نيابية حاسمة، انا لا اقول ان الدستور اللبناني مخترق! الواقع اخطر بكثير: الدستور اللبناني معلق! ما قام به النائب والنقيب ملحم خلف هو الوحيد الذي يطبق الدستور في وجوده الدائم في مجلس النواب! صحيح ان هناك نوابا اخرين لهم مواقف مماثلة ولمن ذلك غير كاف. واجب على ◄

◄ اعضاء المجلس النيابي الاجتماع كهيئة ناخبة وعدم الخروج من المجلس مهما تعددت الدورات المتتالية الى حين انتخاب رئيس جمهورية.

■ الى اي درجة يمكن ان يتسلح النواب بمسألة تطيير النصاب وهل هو حق دستوري ام عرف؟
□ في مثل الحالة التي نعيشها في لبنان، ولا حاجة لتوصيفها، لا يوجد عرف دستوري في المطلق عندما يكون الدستور واضحا. ما هو مطروح تحت هذا العنوان احيانا ينم عن توافق زعامات، فيما المطلوب ان وجد مثل هذا العرف ان يكون متوافقا مع المعايير الدستورية العالمية، لئلا ينقضه المجلس الدستوري.

■ يطالب البعض بجلسات حوار او تشاور قبل انتخاب الرئيس واخرون بالحوار بعد انتخاب الرئيس انسجاما مع ما في الدستور . وعليه ما هو المخرج؟
□ الحقيقة حول هذا الموضوع مؤلمة، "بهدلنا" الحوار في لبنان لما "بهدلنا" الدستور، ومعه كل المعايير الاخرى. لسنا في مرحلة تأسيسية للكيان اللبناني ولا حاجة الى حوار حول الدستور فهو واضح. واي دعوة مماثلة سقطت بفعل الاختبارات السابقة وما استجرته من معاناة. في مفهومنا ان الحوارات عندما يدعى اليها تكون مخصصة للسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وما يحصل في لبنان هو تعليق للدستور والمعايير الناظمة للحياة العامة. فكل ديمقراطية اساسا هي تشاورية، وما هو معتمد اليوم كان ولا يزال بهدف التوافق وما نجم عنه يشكل اهمالا للديموقراطية في ذاتها.

■ كيف تفسر تسلح البعض بتجارب توافقية سابقة ومنها ما انتهى اليه مؤتمر الدوحة الذي قال بانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية؟
□ لهذا الموضوع بما له من خلفيات ونتائج وجه اخر يتجاهله البعض عن سابق قصد، والمعضلة انه يدل الى ارادة تعيين ولا اقول انتخاب رئيس جمهورية لا يتمتع بمواصفات رئيس دولة وحيث يستمر الواقع الحالي مع "تظبيطات" جزئية. مهم جدا ان نفهم انه لا مساومة، ولا مساومات، حول

عضو المجلس الدستوري السابق البروفسور انطوان مسرة.

نعيش في لبنان حالة وقف اطلاق نار سلمي وليس سلما اهليا ثابتا

قضية جوهرية! لبنان غير قابل للحكم من دون رئيس جمهورية رئيسا للدولة ومن دون العودة الى كامل الفصل الرابع من الدستور في ما يتعلق بالسلطة الاجرائية، وليس منطقيا المضي بتشكيل حكومات تشكل برلمانات مصغرة حيث لا رقابة برلمانية ولا معارضة فاعلة واصرار على ماسسة الزبائنية وتبادل المنافع! هنا استحضر ما نقل عن احد موفدي البابا الى لبنان، فقد اصيب بالذهول مما طرح عليه في هذا المعنى، فسأل ما معنى انتخاب؟ ما معنى تصويت؟ لا بأس بمشاورات ومداولات خارج المجلس. فهل الغيتم في لبنان الانتخاب والتصويت؟

■ هل يمكن الاخذ بهذه التجربة لو لم ينص عليها الدستور؟
□ لا توجد تجربة عندما يوجد الدستور، يوجد معضلة مارونية في لبنان، ولا نقول قطعا الموارنة ولا بكركي اطلاقا. يوجد ذهنية مارونية غير مدركة لمضمون المادة 49 المعدلة: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة يسهر على احترام الدستور"! انا عشت هذه الخبرة لدى مشاركتي في وساطة المانية - اوروبية - فاتيكانية بعد الاتفاق الثلاثي، وذلك من 9/24 الى 1986/10/3. انها معضلة التوفيق بين مبدأي الفصل بين السلطات والتوازن والتعاون في مجتمع تعددي. الحاجة الى قيادة دستورية عليا في لبنان! من هم المرشحون الموارنة المحتملون لرئاسة الدولة في لبنان الذين يصرحون بوضوح، عن استعادة الدولة في لبنان ولصالح الجميع من دون مسايرات وتموضع؟

■ ما هو المتوقع للخروج من مسلسل المأزق الدستورية ان لم ينتخب الرئيس؟
□ لا وجود للتعطيل في اي منظومة حقوقية في العالم! موجب القانون جعل الامور تجري. ما يحصل في لبنان هو تطبيق لعقيدة كاتب اسرائيلي Sammy Smooha في ادارة التعددية: هيمنة اقلية او هيمنة اكثرية في المجتمعات التعددية! المادة 65 من الدستور هي نقيض ذلك وروعة في المخيلة الدستورية عالميا. وهي تتجنب طغيان اكثرية وطغيان اقلية.

■ هل من مخاوف ناجمة عن فقدان الرئيس والى اي مدى، وما هو المخرج؟
□ نعيش في لبنان منظومة خداع imposture وبخاصة منذ عام 2016، لا علاقة لها بالدستور وبالقواعد الدستورية عالميا. وينجرف قانونيون – ولا اقول حقوقيين – في تعميم سجالات اخفاء لواقع انعدام وظائف الدولة السيادية الاساسية. هذا ما يرد تفصيلا في كتابنا الاخير: "الدولة والعيش معا في لبنان: في الثقافة والذاكرة والتربية". نعيش في لبنان حالة وقف اطلاق نار سلمي، وليس سلما اهليا ثابتا، في غياب دولة ناظمة مع كامل وظائفها السيادية.

Domaine du Soliel
جنائن الشمس
بيوت تسجد لهيبة الجبل قرية الحجر والتراث...
كفردبيان
"جنائن الشمس" في كفردبيان بيوت تسجد لهيبة الجبل "قرية الحجر والتراث" تتميز بحجارتها التي تحدثك عن تاريخ تراث عريق في ارض حافظ عليها الاجداد واضافوا الى بصماتها الخالدة بصمة عزٍّ ووفاء.
قرية لبنانية تراثية فنية فيها عراقة الماضي وحداثة الحاضر، تنهض كالمارد في وجه الشمس وتمتد على مساحة ثمانين الف متر مربع التي تضم ثلاثة وعشرون بيت تراثي مؤلفة من طابق وطابقين مبنية بالحجارة الصفراء المستخرجة من هذه الارض واسقف معقودة القناطر على الطراز الفني التراثي اللبناني.
هكذا ارادها مالكها سعادة القنصل العام الدكتور انطوان عقيقي قرية نموذجية تراثية فيها سحر الطبيعه وصفاء عيشها.
وسط هذه القرية ساحة تتصدرها كنيسة حجرية رائعة الهندسة على اسم "كنيسة المهد" وشفيعتها سيدة الزروع مبنية بالصخر المقدود، وبالقرب منها توجد مغارة بيت لحم حيث يشاهد الزائر ولادة المسيح في بيت لحم وبيوتها وقناطرها القديمة وعلى مقربة من بيت لحم اورشليم حيث ميلاد السيد المسيح داخلاً اليها مصلياً في بستان الزيتون كما العشاء السري في العلّية.